

# تفاهمات أكراد سوريا مجمدة بانتظار الانتخابات الأميركية

## المجلس الوطني يراهن على فوز بايدن لقيادة القاطرة الكردية

تشهد المفاوضات بين الإخوة الأعداء في شمال شرق سوريا تعثراً، جراء خلافات تصاعدت في الفترة الأخيرة، ويعزوها مراقبون إلى خلفيات سياسية في علاقة بالانتخابات الأميركية حيث أن أحد الأطراف الرئيسية في المحادثات وهو المجلس الوطني لا يبدو راضياً عن المسار التفاوضي ويراهن على صعود الديمقراطيين لتحسين تموقعه ولم لا قيادة القاطرة الكردية.

صابرة دوح

تعثرت جهود توحيد الصف الكردي التي تقودها الولايات المتحدة وفرنسا، في اللحظات الأخيرة في ظل تباينات حول عدد من الملفات ومنها عودة البيشمركة السورية من إقليم كردستان العراق، ومشاركة المرأة في السلطة، ومناهج التعليم. وتتهم شخصيات سياسية قريبة من الاتحاد الديمقراطي القوة الأبرز على الساحة الكردية المجلس الوطني بنسب فرص التوصل إلى تسوية، خدمة "لأجندات معادية". ويرى متابعون أن عوامل عدة ساهمت في تفجر الخلافات بين الطرفين وفي مقدمتها انشغال الراعيين للمفاوضات بباريس وانشغال باوضاعهما الداخلية، ونحسب الفرقاء الأكراد لما قد تحمله الانتخابات الأميركية من تحولات. وكان المجلس الوطني طالب مؤخرًا بتغييرات على مستوى الرئاسة المشتركة، بما يخص من حضور المرأة الكردية، كما طالب بإلغاء مناهج التعليم المعتمدة حالياً في مناطق الإدارة الذاتية، والعودة إلى مناهج الحكومة السورية، فضلاً عن إلغاء التجنيد الإلزامي، والاستفادة من عناصر البيشمركة السورية التي لا تزال في إقليم كردستان العراق.

وقرر على ما يبدو مع اقتراب لحظة الحقيقة في الانتخابات الأميركية، وظهور إمكانية كبيرة لفوز المرشح الديمقراطي جو بايدن إعادة بعثرة أوراق التفاوض. وقال الرئيس المشترك لمجلس حزب الاتحاد الديمقراطي في إقليم الفرات أحمد شيخو "الشروط التي طرحت خلال مباحثات الوحدة الوطنية الكردية تخدم العدو". وأضاف شيخو أن "على أولئك الذين يهربون من المسؤولية التاريخية بوضع شروط تضرب الوحدة الوطنية وتؤسس لبناء أهداف العدو العلوي عن هذه السياسة والابتعاد عن المصالح الشخصية والحزبية". وانتقدت عضو تنسيقية مؤتمر ستار في شمال وشرق سوريا ریحان لوقو الكردية في تصريحات لوكالة "هاوار" الكردية مطالب المجلس الوطني لاسيما في



ريحان لوقو

نظام الرئاسة المشتركة  
حق شرعي للمرأة ولا أحد  
يستطيع منعها منه

وأثار إصرار المجلس الوطني الكردي على مطالبه استقراز القوى المعارضة، لاسيما الاتحاد الديمقراطي الذي يستشعر بان المجلس أراد خلط الأوراق مجدداً في اللحظات الأخيرة وإعادة التفاوض إلى النقطة الصفر.

واعتبر مراقبون أن موقف المجلس الذي ما يزال ضمن تحالف قوى الثورة والمعارضة السورية نابع من دوافع سياسية في علاقة بما قد تحمله

علاقة بإلغاء الرئاسة المشتركة للإدارة الذاتية والتي تفرض المناصفة بين المرأة والرجل.

وقالت لوقو إن "المرأة لعبت وتلعب دوراً كبيراً في ثورة روج آفا (مناطق الإدارة الذاتية) من الناحية السياسية والدبلوماسية والعسكرية والإعلامية". وأضافت "من هنا جاءت الحاجة الملحة لبناء نظام الرئاسة المشتركة في مؤسسات الإدارة الذاتية، وحزب الاتحاد الديمقراطي أول حزب في روج آفا قام بإنشاء نظام الرئاسة المشتركة في العام 2010".

وشددت على أن "نظام الرئاسة المشتركة حق شرعي للمرأة ولا أحد يستطيع منعه، وهو نظام يمتاز بمرونة وشفافية في الآراء لمواجهة النظرة الأحادية الجانب ولحماية مكتسبات ثورة روج آفا التي ذهب ضحيتها

الآلاف". ويراهن المجلس الوطني على فوز الديمقراطي جو بايدن في انتخابات الرئاسة، لما سيحدثه ذلك من تغييرات متوقعة على صعيد السياسة الخارجية الأميركية، بما يشمل سوريا. ويأمل المجلس بفوز بايدن في قيادة القاطرة الكردية في مفاوضات الحل النهائي لتسوية الأزمة السورية، لاسيما وأنه الأكثر قبولا لدى الأطراف الإقليمية خصوصاً تركيا، التي تضع فيقو على الاتحاد الديمقراطي ومشاركته في أي مفاوضات مستقبلية بشأن الصراع في هذا البلد.

وتصنف تركيا الاتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري تنظيمين إرهابيين بزعم اتهامها امتداد لحزب العمال الكردستاني الذي يقاتل على أراضيها، وشنت ثلاث عمليات عسكرية ضده منذ العام 2015.

في المقابل حاولت في السنوات الأخيرة احتواء المجلس الوطني ضمن مظلة المعارضة السورية. ومن المتوقع أن ينتهج بايدن في حال فاز في الاستحقاق الانتخابي سياسة إدارة الرئيس باراك أوباما التي قامت على دعم المعارضة السورية، وموازنة العلاقة مع قوى إقليمية على غرار تركيا الشريكة في حلف الناتو.

وفي المقابل ركز ترامب وفريقه على دعم أكراد سوريا ولاسيميا الاتحاد الديمقراطي، دون اهتمام بالغضب التركي ويتوقع بفوزه بولاية جديدة مواصلة ذات السياسة. وهاجم ساسة ومثقفون أكراد مطالبة المجلس الوطني بإلغاء اللغة الكردية واعتبر بعضهم أن مطالبته بالعودة لمناهج التعليم الحكومية السورية فيما هو ضمن مظلة قوى الثورة والمعارضة تعكس



مصير معلق

أن الهدف من شروطه ليس مبدئياً بل هو التملص من التفاهمات الأولية التي جرى التوصل إليها. وقال السياسي عثمان علي أوسي لوكالة أنباء هاوار "إن طلب المجلس الوطني تغيير المناهج الدراسية في مناطق الإدارة الذاتية بشمال وشرق سوريا يقبت أن المجلس لا يمثل الشعب الكردي وقضيته بل يمثل الأعداء ومخططاتهم الذين هدفهم القضاء على ثقافة الأكراد".

وأضاف عثمان علي "قضيت أعواماً من عمري في سجون دمشق من أجل لغتي الكردية بعد انضمامي إلى أول حزب كردي عام 1958، وحينها كان هدفنا ترقية اللغة الكردية، واستغرب الآن من مطالب المجلس الوطني بالتنازل عن اللغة الأم والعودة إلى التعلم بمناهج حكومة دمشق، بعد كل هذه الخطوات التي قطعناها".

## صور لنواب مع «بلطجية» تثير ضجة في الأردن

وبرر النائب السابق خليل عطية صوراً نشرت له برفقة «بلطجية وزعران» على حد وصفه بقوله "أنا شخصية عامة، وكنت في دعوة لعشاء، وخلال ذلك جاء شخص طلب التقاط صورة معي، هل تريدونني أن اطلب منه عدم محكومية، حرام عليكم".

وقال عطية في بث مباشر عبر صفحته الرسمية في فيسبوك "أخذ صوراً مع الجميع ولا أدقق في أحد، وهذه واحدة من 4 صور نشرت، وأنا أتحدث أن أكون ذاتي أي شخص يفرض إتساءة، ويجب على الحكومة أن توضح ذلك". ولفت إلى أن "الصورة الثانية، هي لشخص أعرفه منذ 20 عاماً وتربطني به صداقة وهو من أهم أركان حملتي الانتخابية وليس لديه سوى قيد واحد، وأما الثالثة، فهي مع شخصين زرتهما بعد خروجهما من السجن وحصولهما على براءة، فلا تظلموا الناس". وأكد عطية أنه ليس من المعقول وقوفه مع فارضي الإتساءة ومن هم ضد القانون. ولطالما أثار نواب أردنيين ضجة داخل المملكة، على غرار مخالفة عدد منهم قوانين الدفاع الوطني وحظر الجولان، الأمر الذي أثار ردود فعل شعبية غاضبة. والأردن على موعد في العاشر من الشهر الجاري مع انتخابات نيابية جديدة، أصر أصحاب القرار على إجرائها رغم تفشي جائحة فايروس كورونا، التزاماً بالدستور، وأيضاً رفضاً للتمديد للمجلس المنتهية ولايته الذي بات منبوذاً من الشارع.

عمان - أثار صور لنواب أردنيين في المجلس المنتهية ولايته مع «بلطجية» وخارجين عن القانون ضجة في الشارع الأردني المستاء بطبعه من تساهل السلطات الأمنية في مواجهة ظاهرة تفشي الجريمة والعنف في المجتمع.

ويأتي تداول تلك الصور على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي على إثر حملة أمنية على المجرمين وفارضي الإتساءة في المملكة بعد جريمة فتى الزرقاء، التي هزت الرأي العام المحلي وأخرجت كثيرا السلطات الأردنية. ووقعت الحادثة الشهر الماضي عندما قام أشخاص بخطف الفتى صالح حمدان في محافظة الزرقاء (23 كلم شمال شرق عمان)، وقاموا بقتله ودفن عينيته بأدوات حادة، فأرا من والده المسجون حالياً، على خلفية قتله لأحد أقاربهم خلال اشتباك بينهما بعد رفض الوالد ابتزاز القتل ومطالبته بدفع إتساءة.

وتناقلت وسائل إعلام أجنبية الخبر على نطاق واسع، ما أوجب السلطات على التحرك للضرب الذي الحق بصورة المملكة سواء لناحية تماسك مجتمعها، أو بهيبة أجهزتها الأمنية. وكانت وجهت اتهامات لمسؤولين ونواب بورهم في استقواء المجرمين على القانون، من خلال التوسط لإخراجهم من السجن، عبر تدخلات، أو بدفع كفالات. وتم تلك الحملة على أصحاب السوابق والتركيز الشعبي عليها يفتران حتى جرى تسريب صور لبعض النواب مع عدد منهم خلال الأيام الأخيرة.

## تلاشي الفرصة الأخيرة لإنقاذ لبنان

لماذا أجمعت القوات اللبنانية في مسألة الحكومة؛ طالما أن الثلاثي الحاكم حاكماً، لا أمل باي خلاص... استعمل من دون هواده حتى إعادة تشكيل السلطة". في إشارة إلى الثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل، والتيار الوطني الحر.

وتم تكليف الحريري بتشكيل حكومة جديدة في 22 أكتوبر الماضي بعد تسميته في الاستشارات النيابية الملزمة من قبل 65 نائباً من أصل 120 نائباً. وكان التكتل النيابي لحزب القوات رفض تسمية الحريري لرئاسة الوزراء معتبراً أنه لا أمل في أي عملية إصلاحية طالما بقيت ذات الوجوه السياسية المهيمنة، مجدداً دعواته لانتخابات نيابية مبكرة. ويأتي تكليف الحريري بعد حوالي سنة من تقديمه استقالة حكومته في 29 أكتوبر 2019، إثر الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في 17 من نفس الشهر، حيث خلفه حسان دياب الذي اضطر هو الآخر لتقديم استقالة حكومته في 10 أغسطس الماضي، على خلفية انفجار هز مرفأ بيروت.

ويعاني لبنان من أزمة مالية واقتصادية، وانخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار، واحتجاز البنوك للودائع وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وعدم ثقة اللبنانيين بالطبقة السياسية التي عبروا عنها بالاحتجاجات الشعبية، وسط توقعات بإزدياد الأوضاع سوءاً، في ظل الضبابية السياسية الراهنة. ويرفض المجتمع الدولي تقديم أي دعم مالي للبنان، ما لم يتم بإصلاحات اقتصادية وسياسية مطلوبة منه وعلى رأسها تحييد حزب الله.

وأعلنت الرئاسة في وقت لاحق أن الرئيس الحريري زار بعيدا والنقش بالريثيس ميشال عون حيا محطاً تطورات التشكيل الحكومي، مشيرة إلى وجود "تقدم إيجابي".

**رئاسة الجمهورية تسارع إلى نفي أي تدخل للصهر جبران باسيل، في تشكيل الحكومة وتؤكد أن العملية محصورة بين عون والحريري**

ويرى محللون أن رئاسة الجمهورية تحاول الإبقاء على مسحة التفاوض قائمة، بيد أن مسارات الأمور تشي بعكس ذلك، مستبعدين أن يتم الإعلان هذا الأسبوع عن تشكيل حكومة جديدة، حيث أن المعنيين ما يزالون يدورون في حلقة مفرغة، وفي كل يوم تطل مطالب جديدة تعمق أزمة التشكيل.

وسبق أن دعا الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله، إلى عدم الإغراق في التفاوض بولادة حكومة، ويبدو الحزب الشيعي المدعوم إيرانيا ينتظر ما ستسفر عنه الانتخابات الأميركية التي تجري الثلاثاء للبناء على الشيء مقتضاه، ذلك أن فوز الرئيس دونالد ترامب بولاية جديدة سيدفع الحزب إلى التمسك أكثر بأن يكون له حضور مؤثر في الحكومة لضمان الغطاء السياسي. وغرّد رئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع عبر تويتر "هل رأيتم الآن

لانتخابات النيابية، لكن هذه المبادرة نسفت منذ اليوم الأول من مشاورات تشكيل الحكومة العتيدة. ويتهم التيار الوطني الحر وحزب الله بمحاولة فرض أجندتهما على الرئيس المكلف من خلال التدخل في عملية التاليف، حتى أن التيار الذي يقوده جبران باسيل ذهب بعيدا لجهة التمسك بامتلاك الثلث المعطل في الحكومة المقبلة. وكما هو متوقع، سارعت رئاسة الجمهورية إلى نفي أي تدخل للصهر باسيل، حيث قالت في بيان الإثنين "إن المشاورات بشأن تشكيل الحكومة يتم حصراً، ووفقاً للدستور، بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والرئيس المكلف سعد الحريري، ولا يوجد أي طرف ثالث في المشاورات، ولاسيميا النائب جبران باسيل، علماً أن هذه المشاورات لا تزال مستمرة بما تفرضه المصلحة الوطنية العليا".



تبادل سياسي